الخميس 18 رجب 1444 هـ • 9 فبراير 2023 • السنة الـ 51 • العدد 17625 . alqabas.com

الحسبة ALHISBA.COM
منطقة هدية
أرض فضاء 750 م²
شارع واحد - داخلي
القيمة التقديرية للعقار كما في يناير 2023
KD 385,000
Available on the App Store
Google Play

توزيعات البنوك تحيي آمال انتعاشة مقبلة وزيادة السيولة في السوق

الصناديق الاستثمارية تستقبل 2023.. بخسائر طفيفة

- أداؤها في الأسهم الكويتية تراوح ما بين -0.2% و -2.8%
- مديرو الصناديق يعوّلون على تحسّن مرتقب في النصف الثاني
- أرباح معظم البنوك عادت إلى مستويات ما قبل أزمة كورونا
- 47 مليون دينار متوسط السيولة اليومية في 2023 مقابل 61 مليوناً في 2022

محمد سالم

على عكس العام الماضي، الذي بدأت فيه بمكاسب قوية تواصلت إلى الربع الثاني من 2022، استقبلت الصناديق الاستثمارية عام 2023 بخسائر طفيفة في شهر يناير، في ظل توقعات بتحسن أوضاع السوق في الربع الثاني. وفي الوقت الذي حقق مؤشر السوق الأول مكاسب بلغت 0.1% خلال شهر يناير الماضي، تراوحت خسائر الصناديق المستثمرة في الأسهم الكويتية (تقليدية وإسلامية) ما بين 0.2% و 2.8%، حيث تصدر صندوقا وفرة وكامكو لمؤشر السوق الأول قائمة الصناديق الأفضل أداء.

الصناديق التقليدية

ولم تكن الصناديق التقليدية المستثمرة في الأسهم الخليجية أفضل حالاً، حيث سجلت خسائر وان كانت طفيفة، في حين سجلت معظم الصناديق الاسلامية المستثمرة في الأسهم الخليجية عوائد جيدة تراوحت ما بين 0.9% و2.3%. وكان صندوق الاثير للاتصالات المدار من قبل شركة الكويتية للاستثمار الناجي الوحيد من بين الصناديق العربية التقليدية بمكاسب بلغت 1.6%، أما الصناديق العربية الإسلامية فقد حقق معظمها عوائد تتراوح ما بين 0.1% و2.9%، بقيادة صندوق الاستثمارات الوطنية وصندوق ثروة للاستثمار.

يذكر أن المؤشر العام للسوق الكويتي حقق مكاسب بلغت 0.2%، في حين بلغت خسائر السوق الرئيسي 50 نحو 0.1%، في حين ارتفعت القيمة السوقية لبورصة الكويت بنحو 0.1% لتبلغ 46.8 مليار دينار.

عودة النشاط

على صعيد متصل، تواصل البنوك المحلية الإعلان عن نتائج مالية متميزة عادت بها إلى مستويات ما قبل أزمة كورونا، فضلاً عن توزيعات نقدية ومنحة جيدة ترفع سقف التوقعات بعودة النشاط على الأسهم القيادية بشكل عام والبنوك بشكل خاص، إلى جانب زيادة منسوب السيولة اليومية المتداولة، والتي بلغت 47 مليون دينار منذ بداية 2023 مقارنة مع 61 مليون دينار في 2022.

أداء صناديق الأسهم في شهر يناير 2023

نوع الصندوق	الصندوق	مدير الصندوق	أداء الشهر
كويتية تقليدية	وفرة	وفرة للاستثمار الدولي	-0.28%
	كامكو لمؤشر السوق الأول	كامكو إنفست	-0.52%
	فرصة المالي	المركز المالي الكويتي	-1.00%
	المركز للاستثمار والتطوير	المركز المالي الكويتي	-1.20%
	الرائد للاستثمار	الكويتية للاستثمار	-1.30%
	الوسم	الكويتية للتمويل والاستثمار	-1.52%
	كامكو الاستثماري	كامكو إنفست	-1.66%
	الأهلي الكويتي	أهلي كابيتال	-1.88%
	الساحل الاستثماري	الساحل للتنمية والاستثمار	-2.00%
	الوطنية الاستثماري	الاستثمارات الوطنية	-2.25%
	الوطني للأسهم الكويتية	الوطني للاستثمار	-2.27%
	الرؤية	الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي - كميفك	-2.60%
كويتية إسلامية	كاب كورب المحلي	كاب كورب للاستثمار	-1.70%
	الدرة الإسلامي	كامكو إنفست	-2.13%
	الكويت الاستثماري	الكويتية للاستثمار	-2.31%
	المركز الإسلامي	المركز المالي الكويتي	-2.80%

نوع الصندوق	الصندوق	مدير الصندوق	أداء الشهر
خليجية تقليدية	الاستثماري للأسهم الخليجية	الوطني للاستثمار	-0.25%
	الأهلي الخليجي	أهلي كابيتال	-0.55%
	مصارف الاستثماري	وفرة للاستثمار الدولي	-0.59%
خليجية إسلامية	وفرة الخليجي الإسلامي	وفرة للاستثمار الدولي	2.37%
	بيتك كابيتال للأسهم الخليجية	بيتك كابيتال للاستثمار	1.92%
	نور الإسلامي الخليجي	نور للاستثمار المالي	1.04%
	الأسهم المحلية والخليجية	بوبيان كابيتال للاستثمار	0.94%
	الدارج الاستثماري	الاستثمارات الوطنية	-2.21%
عربية تقليدية	الأثير للاتصالات	الكويتية للاستثمار	1.65%
	ثروة الاستثماري	ثروة للاستثمار	-1.27%
	المركز للعوائد الممتازة	المركز المالي الكويتي	-1.40%
عربية إسلامية	موارد للصناعة والخدمات النفطية	الاستثمارات الوطنية	2.96%
	زاجل للخدمات والاتصالات	الاستثمارات الوطنية	0.82%
	ثروة الإسلامي	ثروة للاستثمار	0.15%
	الفجر	وفرة للاستثمار الدولي	-2.53%

● المصدر: كامكو إنفست

«ميد»: القرار يزيد عدم يقين مستقبل المشروع

«الجهاز المركزي» يرفض «كونسورتيوم» جديداً لمجمع الزور

- «كيبيك» طلبت الموافقة على قائمة معدلة بتحالفات المقاولين
- انسحاب شركتين من عملية تقديم العطاءات للمشروع

وليد منصور

رفض الجهاز المركزي للمناقصات العامة طلباً من الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة «كيبيك» لإعادة تشكيل الاتحادات التي تقدم عطاءات لمشروع مجمع الزور للبتروكيماويات المخطط له بقيمة 10 مليارات دولار.

وذكرت مجلة «ميد» أن «كيبيك» طلبت الموافقة على قائمة معدلة من المقاولين المؤهلين للمشروع بعد «تغيير التحالفات بين بعض المقاولين»، إلا أن الجهاز المركزي قرر عدم الموافقة على هذا الطلب، ولم يقدم سبباً لعدم الموافقة، ولم يكشف عن كيفية اختلاف القائمة المعدلة للمتعاقدين المؤهلين للمشروع عن القائمة الأصلية.

وأشارت المجلة في تقريرها إلى أنه من المرجح أن يؤدي القرار بحجب الموافقة إلى زيادة المخاوف بشأن هذا المشروع الذي يعاني من تأخيرات كبيرة. ففي وقت سابق من هذا العام، انسحبت شركتان من عملية تقديم العطاءات للمشروع، وهما شركة فلور الهندسية ومقرها الولايات المتحدة، وشركة إس كي للهندسة والبناء في كوريا الجنوبية، إذ كان من المتوقع أن تشارك الشركتان في عملية تقديم العطاءات كجزء من اتحادات أكبر مع مقاولين آخرين، في وقت لم تذكر الشركتان سبب عدم مشاركتهما في المناقصة.

وقالت المجلة إن الجهاز المركزي للمناقصات العامة ناقش الطلب من «كيبيك» في اجتماع عقد في 23 يناير الماضي، حيث بحث مسائل متعددة، تتعلق بمرفق الزور ولم يتخذ قراراً نهائياً بشأنها، وسيواصل مناقشته في اجتماعه المقبل. وتضمنت الموضوعات طلباً من شركة الهندسة الهندية لارسن آند توبرو للتأهل المسبق للمشروع باعتباره العطاء الوحيد، كما تضمنت طلبات تدعو شركة هيونداي للهندسة والإنشاءات في كوريا الجنوبية إلى استبدال إس كي للهندسة والإنشاءات كشريك لشركة بتروفاك في تقديم عطاءات على الحزمتين الأولى والثانية.

نتيجة تراجع قدرتها على استيعاب الصدمات الخارجية

«موديز» تخفّض تصنيف مصر الائتماني إلى B3

خفّضت وكالة موديز للتصنيف الائتماني تصنيفات مصر لمصدري العملات الأجنبية والمحلية الطويلة الأجل من B2 إلى B3، وعدّلت نظرتها المستقبلية من سلبية إلى مستقرة على خلفية تراجع احتياطياتها من النقد الأجنبي وقدرتها على امتصاص الصدمات الخارجية.

وذكرت الوكالة أنها خفّضت التصنيف الائتماني الممتاز للعملات الأجنبية غير المضمونة في مصر إلى B3، وتصنيفها الرئيسي للعملات الأجنبية غير المضمونة إلى B3.

وأرجعت خفض التصنيف الائتماني إلى B3 إلى تراجع قدرة البلاد على استيعاب الصدمات مع انحسار المساندة الخارجية، بينما يمر الاقتصاد بتغيرات هيكلية نحو نموذج للنمو يقوده القطاع الخاص، ويعتمد بكثرة على التصدير في ظل نظام مرن لأسعار الصرف.

وانخفضت احتياطيات مصر من العملات الأجنبية منذ أن خفّضت الوكالة نظرتها المستقبلية إلى سلبية في مايو الماضي، وزاد صافي مراكز الالتزامات الأجنبية للنظام المصرفي، مما زاد من الضعف في وقت يسود فيه عدم اليقين بشأن الاقتصاد العالمي. كما انخفضت الاحتياطيات السائلة إلى 26.7 مليار دولار، من 29.3 ملياراً منذ أبريل، بينما بلغ صافي الالتزامات الأجنبية 20 مليار دولار، مقارنة بـ13 ملياراً.

> النظام النقدي يعاني نقصاً في السيولة بالعملة الأجنبية
>
> عملية بيع الأصول المملوكة للدولة ستستغرق وقتاً لتقليل المخاطر

ستستغرق وقتاً

قالت «موديز»: «في حين أن إستراتيجية بيع الأصول المملوكة للدولة، التي أعلنت عنها الحكومة، وتبدأ هذا الشهر في إطار برنامج صندوق النقد الدولي الجديد، الذي سيخلق مصادر أكثر استدامة لتدفقات رأس المال، فإن عملية الحد من جوانب الضعف الخارجية للبلاد ستستغرق وقتاً، لا تتوقع موديز أن تنتعش السيولة في مصر ومراكزها الخارجية بسرعة».

وزادت: «ستستغرق هذه الإجراءات وقتاً لتقليل مخاطر الضعف الخارجية لمصر بشكل ملموس، علاوة على ذلك، على الرغم من الالتزام بسعر صرف مرن بالكامل، فإن هذا سيواجه صعوبات بسبب ارتفاع التضخم وارتفاع تكاليف الاقتراض المحلي».

نقص الدولار.. مشكلة كبيرة

قال الخبير الاقتصادي في «ستاندرد أند بورز غلوبال»، ديفيد أوين، إن «نقص الدولار زاد بشكل كبير من التحديات الاقتصادية التي واجهت مصر في 2022، ومن المرجح أن يظل مشكلة كبيرة هذا العام». وأضاف: «وبناء عليه، انخفضت توقعات الأعمال للأشهر الاثني عشر المقبلة إلى ثالث أدنى مستوى لها على الإطلاق، مع توقع الشركات أن تؤدي القضايا المتعلقة بالعرض والسعر إلى إعاقة الطلب بشكل أكبر».

خيبة أمل المستثمرين

ذكرت «بلومبيرغ» أن مستثمري الأسواق الناشئة كانوا متحمسين للعودة إلى مصر عقب هبوط قيمة الجنيه الشهر الماضي، لكن مفاجأة تثبيت البنك المركزي المصري لأسعار الفائدة أبقتهم بعيدين. وخالف صنّاع السياسة النقدية الأسبوع الماضي توقعات أغلبية المحللين، عندما ثبتوا تكاليف الاقتراض للمرة الأولى منذ سبتمبر الماضي، إذ أحبط ذلك القرار مستثمرين محتملين كثراً يبحثون عن أسعار فائدة أعلى.

رأي في قضية

محمد رمضان
كاتب وباحث اقتصادي
@rammohammad
m.ramadan@alqabas.com.kw

قراءة في مسح الدخل والإنفاق الأسري 2021

أخيراً، تم نشر مسح الدخل والإنفاق الأسري لسنة 2019–2021 الذي بدأ العمل به سنة 2019 وتوقف في سنة 2020 بسبب جائحة كورونا. استمر العمل 12 شهراً، منها 4 أشهر سنة 2019، و8 أشهر سنة 2021، بعينة حجمها 4032 أسرة، تم اعتماد نتائج 3470 أسرة (كويتية وغير كويتية) منها، أي ما نسبته 86%، بسبب أن إجابات بعض الأسر كانت شبه معدومة ولا تقابل المعايير الفنية الموضوعة للمسح.

انتشر في وسائل التواصل الاجتماعي أن متوسط الدخل الشهري للأسرة الكويتية بحسب المسح هو 3995 ديناراً. لكن هذا الرقم يشمل دخل جميع أفراد الأسرة، بمن فيهم الزوجة والأبناء وغيرهم. لذلك، يكون الأفضل تحليلياً هو استخدام متوسط دخل وإنفاق الفرد في الأسرة الكويتية من المسح، حيث كان متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الشهري هو 450 ديناراً شهرياً (من دون احتساب القيمة الإيجارية التقديرية للمساكن المملوكة للكويتيين)، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل الشهري للأسرة هو 580 ديناراً شهرياً، أي بمتوسط فائض يقارب الـ 130 ديناراً شهرياً للفرد بالأسرة الكويتية، أو ما نسبته 22% من دخل الفرد في الأسرة.

ولو حاولنا حساب متوسط الدخل السنوي للفرد في الأسرة الكويتية بهدف إجراء مقارنة مع دول العالم، فسنجد أن متوسط دخل الفرد في الأسرة الكويتية سنوياً هو 6960 ديناراً، أي ما يعادل 22820 دولاراً أميركياً في السنة. وبهذا المبلغ يكون ترتيب دخل الفرد في الأسرة الكويتية هو الـ 50 عالمياً بعد إيران وقبل لاتفيا بحسب تقديرات صندوق النقد لسنة 2022. ويختلف عن ترتيب الكويت وهو الـ 30 في القائمة نفسها وبمبلغ 38123 دولاراً في السنة.

لكن لو حاولنا تقدير هذا الرقم الذي يفترض أن يشمل العمالة المنزلية لأنها جزء من الأسرة الكويتية، وتشكل نسبتها 31% تقريباً من حجم الأسر الكويتية، لكان رقم دخل الفرد الكويتي هو 33348 دولاراً، أي يضع المواطن الكويتي في الترتيب العالمي الـ 36، أي بين كوريا الجنوبية ومالطا، وأقل من متوسط نصيب الفرد الأميركي عند مستوى 75180 دولاراً. فهل يعبر هذا المسح عن مستوى الدخل الحقيقي للفرد الكويتي حتى بعد محاولة تعديله؟

اللافت في تقرير مسح الدخل والإنفاق الأسري هو حساب معامل «GINI Coefficient» الذي يبيّن مدى عدالة توزيع الدخل بين الأسر، وكانت نسبة التقارب أو التساوي بين دخل الأسر الكويتية هي 32.54%. فنسبة صفر تعني أن الجميع يحصل على نفس الدخل، ونسبة 100% تعني أسرة واحدة تحصل على مجموع الدخل والبقية لا تحصل على شيء. ويبين توزيع مجموع الدخل للأسرة الكويتية أن الـ 20% من الأسر الكويتية الأقل دخلاً تحصل على 7% فقط من مجموع إيرادات الأسر الكويتية، بينما تحصل الـ 20% من الأسر الكويتية على 40% من مجموع إيرادات الأسر الكويتية. وهذه النسبة في المؤشر أفضل بكثير من نسبة أكبر اقتصاد في العالم للولايات المتحدة التي تعادل 41.4%.

الدينار الكويتي	1 KD
3.271	
3.049	
2.708	

المؤشر الكويتي		
السوق العام	السوق الأول	السوق الرئيسي
7.393	8.235	5.655

تقرير اقتصادي

الإيرادات غير النفطية مساحيق لتجميل الميزانية

● حديث الحكومة عنها غير دقيق و80% من أرباحها ناجمة عن «استثمارات ومنتجات بترولية»!

● زيادة المصروفات ترجع إلى بنود استثنائية وأخرى قابلة للتكرار والتضخم في السنوات المقبلة

نمو المصروفات 11% رغم تكليف مجلس الوزراء لوزير المالية تحديد سقف للإنفاق خلال السنوات الثلاث المقبلة

بند استقطاع 10% لمصلحة «احتياطي الأجيال» المتوقف منذ 3 سنوات لم يُدرج في الميزانية دون إبداء الأسباب

لم يحمل مشروع الميزانية العامة للدولة السنة المالية 2023-2024 أي جديد على صعيد إصلاح المالية العامة، حتى مع محاولة «تضخيم» بند الإيرادات غير النفطية، بينما كشفت تفاصيل بنود المصروفات استفحال سياسات الإنفاق غير المستدامة عاماً تلو آخر؛ رغم مناقضتها لكل خطابات الإصلاح الاقتصادي الرسمية، وآخرها في شهر سبتمبر الماضي بتكليف مجلس الوزراء لوزير المالية تحديد سقف للإنفاق خلال السنوات الثلاث المقبلة؛ فجاءت الميزانية الجديدة الأعلى إنفاقاً بتاريخ الكويت بزيادة 2.755 مليار دينار عن سابقتها أي 11 في المئة ليتصاعد إجمالي مصروفات الميزانية إلى 26.278 ملياراً.

تبرير وبيان

وفيما برر بيان وزارة المالية ارتفاع المصروفات في عدد من البنود الاستثنائية غير المكررة، فإن تفاصيل العرض المرئي للوزارة بيّنت أن هذه البنود غير المكررة الخاصة باستحقاقات الطاقة بين وزارتي الكهرباء والنفط بقيمة 1.064 مليار دينار، مع احتمالية أن يكون جزء من هذا المبلغ متعلقاً بـ «دعم وقود تشغيل المحطات ودعم المنتجات النفطية» مستمراً، وربما متعاظماً للسنوات القادمة، إلى جانب 481 مليون دينار لتغطية بدل بيع الإجازات وهو استحقاق غير ضروري من حيث المبدأ «بشكلان 45.5 في المئة من إجمالي أبرز البنود التي استعرضت الميزانية أوجه زيادة الإنفاق فيها والبالغة قيمتها 3.394 مليارات دينار».

أما بقية البنود، التي اختصت بالزيادة، فهي مصروفات جارية، ومعظمها قابل أو مؤكد التكرار كرصد 586 مليون دينار لتغطية أكثر من 21 ألف وظيفة جديدة أو401 مليون دينار وفقاً لمساهمة الدولة في اشتراكات التأمينات، علاوة على التزامات مستمرة بنحو 500 مليون دينار كدعومات للطلبة المبتعثين أو تكاليف الأدوية أو الإسكان أو التموين وغيرها.

بالأصل نفطية

وبينما ركز بيان وزارة المالية على زيادة قيمة بند الإيرادات غير النفطية من خلال تحويل أرباح الجهات المستقلة - لأول مرة - إلى الميزانية العامة للدولة بدلاً من الاحتياطي العام، فإن المطلع على أرباح هذه الجهات المستقلة يعلم أن نحو 80 في المئة من هذه الأرباح المقدرة قيمتها بالميزانية 1.773 مليار دينار؛ تأتي من مصادر نفطية عبر أرباح مؤسسة البترول عن نشاط واستثمارات شركاتها التابعة، التي بلغت في العامين الماضيين 1.2 مليار دينار، و1.5 مليار، على التوالي، قبل الاستقطاع (لصندوق الأجيال القادمة) البالغة نسبته 10 في المئة، بالتالي فإن الحديث عن تنمية الإيرادات غير النفطية غير دقيق إلى حد كبير، فحسب السنوات السابقة ستبلغ إيرادات «البترول» ما يوازي ثلث الإيرادات غير النفطية المقدرة عند 4 مليارات دينار.

وربما سيكون الأثر غير النفطي الملموس في الميزانية ناتجاً عن زيادة قيمة إيجارات القسائم الصناعية والخدمية من الهيئة العامة للصناعة، التي تم اعتمادها أخيراً مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك جهات مستقلة إيراداتها للخزانة العامة بالأصل محدودة أو معدومة كالصندوق الكويتي للتنمية، وبنك الائتمان، ومؤسسة الموانئ، والهيئة العامة للاتصالات ووحدة تنظيم التأمين.

استهلاك السيولة

وفي الحقيقة، فإن تمويل الميزانية من إيرادات الجهات المستقلة لا يعدو أن يكون إجراءً مشابهاً لتمويلها من الاحتياطي العام، الذي تم استهلاك السيولة النقدية فيه خلال السنوات من 2015 إلى 2019 لتغطية عجوزات الميزانية أكثر من كونها إيرادات غير نفطية يفترض أن تكون ناتجة من ضرائب مستدامة على الأعمال التجارية والاستثمارية في البلاد، مما يجعل الدولة ذات اهتمام بتطوير دائم لبيئة الأعمال كي تضمن تدفق الإيرادات الضريبية غير النفطية بشكل مستمر؛ وهو سلوك بالتبعية سيساهم في معالجة اختلالات اقتصادية أخرى، كسوق العمل أو رفع مستوى القطاع الخاص في الاقتصاد، كماً ونوعاً.

استفحال السياسات المنحرفة

وكان لافتاً في مشروع الميزانية أيضاً استفحال كل السياسات المالية المنحرفة عن أي توجه مستدام، ولو على المدى المتوسط، إذ ارتفعت مصروفات الرواتب والدعوم من 75 في المئة للعام الماضي إلى 80 في المئة من إجمالي المصروفات هذا العام، وانخفض الإنفاق الرأسمالي خلال نفس الفترة من 12 في المئة إلى 9 في المئة، في حين تصاعد سعر التعادل في الميزانية خلال عام بواقع 15.5 في المئة ليبلغ 92.9 دولاراً لبرميل النفط بالتوازي مع نمو كلفة إنتاج النفط في البلاد - دون بيان مبرراته - بواقع 22.6 في المئة وصولاً إلى 3.97 مليارات دينار، مما يعني أن زمن ارتفاعات النفط البسيطة، التي تنقل موازنة الدولة من العجز إلى الفائض لم يعد قائماً وأن تحقيق الفوائض المالية سيحتاج إلى ارتفاع أعلى ولمدة أطول في برميل النفط وسط مخاوف يتداولها العالم بشأن الركود الاقتصادي العالمي أو الطلب النفطي من الصين، وهو ما يزيد حتى من احتمالات تصاعد العجز المتوقع في الموازنة إلى أعلى مما رصد عند 5 مليارات دينار.

أين استقطاع الأجيال؟

بل حتى أن بند نسبة استقطاع 10 في المئة من إيرادات النفط لمصلحة صندوق احتياطي الأجيال القادمة المتوقف منذ ثلاث سنوات بسبب ظروف المالية العامة خلال جائحة كورونا تم إلغاؤه في الميزانية الجديدة، ولم يدرج حتى كبند صفري، ولم تبين وزارة المالية أسباب عدم إعادة تفعيله، رغم انتهاء الجائحة وتداعياتها على الأسواق والاقتصادات المختلفة في العالم، مما يعزز من مخاوف الارتفاع المستمر في الإنفاق، دون اتخاذ أي إجراء احترازي ولو كان محدود الأثر يتعلق بتعزيز أوضاع الجهة الوحيدة في الكويت المعنية بالمستقبل وهو صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

مع دخول العام التاسع من عجوزات الميزانية - بانتظار الحساب الختامي لـ 2022-2023 - لا يبدو أن الإدارة المالية فهمت أياً من الدورس المستفادة، بل على العكس اتجهت في وقت ما إلى مزيد من الإنفاق المرتبط بنفاد الاحتياطيات وباتت اليوم تحاول تجميل الميزانيات من خلال تغطية حقيقة نمو المصروفات مع تغيير بنود محاسبة لرفع نسبة الإيرادات غير النفطية التي تستحق الكثير من الجهد والعمل لتحقيقها فعلياً من مصادر مالية مستدامة، وهو ما يبدو بعيداً عن السياسات المالية الحالية.

محمد البغلي
albaghli74@gmail.com

زمن ارتفاعات النفط البسيطة التي تنقل موازنة الدولة من العجز إلى الفائض لم يعد قائماً

تراجع مؤشرات البورصة والسيولة 37.8 مليون دينار

تباين أداء الأسهم القيادية وعمليات شراء جيدة في «الأول»

● علي العنزي

استقرت مؤشرات بورصة الكويت الرئيسية على تراجع محدود في نهاية تعاملات جلستها الرابعة لهذا الأسبوع أمس، وخسر مؤشر السوق العام نسبة محدودة هي عُشر نقطة مئوية تعادل 7.32 نقاط ليقفل على مستوى 7393.22 نقطة بسيولة متراجعة قياساً على معدلات الجلسات الثلاث لهذا الأسبوع إلى مستوى 37.8 مليون دينار تداولت 137 مليون سهم عبر 9240 صفقة، وتم تداول 116 سهماً رابحاً منها 43 سهماً وتراجع 57 سهماً بينما استقر 16 سهماً دون تغيير.

واستقر مؤشر السوق الأول بتغير محدود جداً لم يزد على نسبة 0.04 في المئة فقط هي 3.36 نقطة ليقفل على مستوى 8235.02 نقطة بسيولة متراجعة إلى 25.6 مليون دينار تداولت 56.6 مليون سهم عبر 4710 صفقات، وربحت 7 أسهم فقط في السوق الأول بينما تراجع 14 سهماً واستقرت 4 أسهم دون تغير.

وتراجع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة أكبر بلغت 0.33 في المئة أي 18.88 نقطة ليقفل على مستوى 5655.36 نقطة بسيولة كبيرة بلغت 12.1 مليون دينار تداولت 80.4 مليون سهم عبر 4530 صفقة، وتم تداول 91 سهماً ربح منها 36 سهماً وخسر 43 سهماً بينما استقر 12 سهماً دون تغير.

تباين الأداء

بين الاحتفاظ بالأسهم التي أعلنت وبين جني أرباح على بعضها وانتظار توزيعات البعض الآخر، بدأت بورصة الكويت جلستها أمس، على مكاسب وسيولة جيدة تركزت كالعادة على بيتك، الذي أعلن عن توزيعات سنوية فاقت التوقعات وتجاوزت بالسهم تقديرات سلبية بسبب الاستحواذ على أهلي متحد بحريني وتماسك الوطني الذي جاءت نتائجه السنوية قوية جداً تجاوزت أرباحها نصف مليار دينار وارتفاعات أيضاً لأسهم أجيليتي وإم تي سي اللذين ينتظران إعلاناتهما وبوضع معاكس حيث إن إم تي سي عند أعلى مستوياتها في 9 أشهر وأجيليتي قرب قاع سنوي لكنهما قادا التداولات وتصدرا الأسهم القيادية المرتفعة بسيولة ونشاط كبير بينما استسلم بيتك لجني الأرباح وحافظ على نقطة الأساس 867 فلساً.

بينما خسر الوطني فلسين فقط واستقر الدولي بعد محاولات صعود باءت بالفشل بنهاية الجلسة، وتراجعت أسهم زين وبنك الخليج والجزيرة كذلك اوريدو، بينما ارتفعت أسهم هيومن سوفت والبورصة وهي أسهم دينارية.

وفي السوق الرئيسي ربح أعيان الذي سيتحول للسوق الأول الأحد المقبل رافقه سهم جي إف إتش ووطنية د ق الذي حقق مكاسب بنسبة 2.4 في المئة وانخفض سعر ألافكو ووطنية عقارية لتنتهي الجلسة متعادلة تقريباً مع ميل السوق الرئيسي للتراجع انتظاراً لما تسفر عنه نتائج شركات صغيرة ومتوسطة ستعلن بعد نهاية الجلسة.

وحققت معظم مؤشرات أسواق دول مجلس التعاون الخليجي ارتفاعاً وكان في مقدمتها السوق السعودي وأيضاً سوقا الإمارات، وعمان، والبحرين، وتراجع فقط مؤشرا سوقي الكويت وقطر، وكانت أسعار النفط قد تحسنت كثيراً خلال هذا الأسبوع وبلغت مستوى 84 دولاراً للبرميل على مستوى سعر برنت القياسي.

أخبار الشركات

ترسية مناقصة على «المعامل» بقيمة 8.3 ملايين دينار

قالت شركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات إنها تسلمت كتاباً من وزارة الدفاع- هندسة المنشآت العسكرية، بشأن ترسية مناقصة مشروع تصميم وإنشاء وإنجاز وصيانة حظائر طائرات ومستودعات لقاعدتي عبدالله المبارك ونواف الأحمد الجويتين في الموقع المؤقت، مشيرة إلى أن قيمة المناقصة تقدر نحو 8.32 ملايين دينار، ومدة الإنجاز عام.

تابعة لـ «عربي القابضة» تمدد عقد تسهيلات مصرفية بـ 13.7 مليون دينار

أفادت شركة مجموعة عربي القابضة، بأن أحد شركات التابعة ومملوكة بنسبة 73 في المئة، وهي شركة «عربي للطاقة والتكنولوجيا» مددت عقد تسهيلات مصرفية مع بنك محلي. وذكرت أن قيمة العقد تقدر بنحو 13.72 مليون دينار، ليصبح تاريخ الاستحقاق 30 يونيو 2023، وسينتج عن الأثر المالي للتطور الحاصل إعادة تصنيف المطلوبات المتداولة وغير المتداولة.

الانتهاء من إجراءات شهر قرارات عموميتي «بوبيان» و«التعليمية»

أعلنت كل من شركة بوبيان للبتروكيماويات، وشركة المجموعة التعليمية القابضة إتمام إجراءات شهر قرارات الجمعية العامة غير العادية لكل منهما، والمتعلقة بالاندماج عن طريق الضم، مع التأشير في السجل التجاري؛ لتكون «بوبيان» هي الشركة الدامجة و«تعليمية» المندمجة.

وقالت الشركتان، إن ذلك يأتي ذلك بعد انتهاء فترة النظر باعتراضات الدائنين، وفق أحكام المادة 258 من القانون رقم 1 لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات وتعديلات.

ولفتتا إلى أن إجراءات نقل الذمة المالية لـ«تعليمية» بكل أصولها وخصومها إلى «بوبيان» ستبدأ بعد إتمام إجراءات شهر قرارات الجمعية العامة غير العادية لـ«تعليمية»، وموافقة هيئة أسواق المال على تنفيذ إجراءات الاندماج، عملاً بالملحق رقم 1 من الكتاب التاسع (الاندماج والاستحواذ) الخاص بإجراءات تنفيذ عمليات الاندماج.

2.13 مليون دينار أرباح «تجارة» وتوزع 4% نقداً

بلغت أرباح شركة التجارة والاستثمار العقاري 2.13 مليون دينار، عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022، مقارنة بأرباح قيمتها 1.47 مليون خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، بارتفاع نسبته 44.2 في المئة، وبربحية سهم 5.7 فلوس، وأوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بواقع 4 فلوس.

«الرابطة»: حكم لمصلحة لشركة زميلة

قالت شركة رابطة الكويت والخليج للنقل انه بخصوص الدعوى المرفوعة من شركة الكويت للتأمين ضد شركة كي جي إل الدولية للموانئ والتخزين والنقل شركة زميلة بطلب ندب خبير للقضاء ما يسفر عنه تقرير الخبرة، تم صدور حكم أول درجة برفض الدعوى، وهو لمصلحة «الزميلة».

حكم قضائي لمصلحة «ياكو»

أوضحت شركة ياكو الطبية انه فيما يخص دعوى بيت الاستثمار الخليجي «مدعية» ببطلان قرارات الجمعية العمومية العادية وغير العادية لشركة ياكو المنعقدة في 21 سبتمبر الماضي، فإن المحكمة حكمت برفض الدعوى.

استقالة الرئيس التنفيذي لـ«المتحد البحريني»

قال البنك الأهلي المتحد «البحريني» إن مجلس الإدارة وافق على استقالة عادل اللبان من منصبه كرئيس تنفيذي للمجموعة، لأسباب شخصية، اعتبارا من تاريخ 18 مارس القادم.

«الفنادق»: اتفاقية حدود ائتمانية بـ 5.5 ملايين دينار

أشارت شركة الفنادق الكويتية إلى توقيعها اتفاقية حدود ائتمانية مع أحد البنوك الكويتية الإسلامية، يمنح بموجبها للشركة حدا ائتمانياً بقيمة 5.500 ملايين دينار، وأنه سيتم استخدام الحد الائتماني في الأنشطة التشغيلية للشركة حتى تاريخ 31 ديسمبر 2023.

«المناقصات» يرفض طلب «كيبيك» إعادة تشكيل كونسورتيوم «الزور»

رفض الجهاز المركزي للمناقصات العامة في الكويت طلباً من الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (كيبيك) المملوكة للدولة لإعادة تشكيل اتحادات العطاءات (كونسورتيوم) لمشروع مجمع الزور للبتروكيماويات المزمع تكلفته 10 مليارات دولار. وذلك في اجتماع عقد في 23 يناير، وفقاً لوثيقة نشرتها «المناقصات».

وبحسب «ميد» تقدمت «كيبيك» بطلب إلى «المناقصات» للموافقة على قائمة معدلة بالمقاولين المؤهلين للمشروع بعد «تغيير التحالفات بين بعض المقاولين»، إلا أن الجهاز قرر عدم الموافقة على هذا الطلب. ولم يذكر سبباً ولم يكشف عن كيفية اختلاف القائمة المعدلة للمقاولين المؤهلين للمشروع عن القائمة الأصلية.

ومن المرجح أن يؤدي قرار «المناقصات» حجب الموافقة إلى زيادة المخاوف بشأن تعرض هذا المشروع لتأخيرات كبيرة. ففي وقت سابق من هذا العام، كشفت «ميد «عن انسحاب شركتين من عملية تقديم العطاءات الخاصة بالمشروع، هما شركة فلور الهندسية ومقرها الولايات المتحدة وشركة SK للهندسة والإنشاءات الكورية الجنوبية، والمعروفة الآن باسم SK Ecoplant. وكان من المتوقع أن تشارك الشركتان في عملية تقديم العطاءات كجزء من اتحادات أكبر مع مقاولين آخرين.

«موديز» تخفّض تصنيف مصر إلى (B3)

غيرت نظرتها المستقبلية من سلبية إلى مستقرة

خفضت وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني، تصنيف مصر السيادي درجة واحدة إلى (B3) من (B2)، مشيرة إلى تراجع احتياطياتها من النقد الأجنبي وقدرتها على امتصاص الصدمات الخارجية، وغيرت الوكالة نظرتها المستقبلية لمصر إلى مستقرة من سلبية.

وقالت «موديز» إنها لا تتوقع انتعاش السيولة في مصر وتحسن وضعها الخارجي سريعا، حسبما نقلت «رويترز».

ولاتزال مصر تواجه نقصا في النقد الأجنبي رغم السماح للجنيه المصري بالانخفاض الحاد في الأشهر القليلة الماضية.

كما خفضت الوكالة سقوف العملة المحلية لمصر إلى (Ba3) من (Ba2).

ومن المتظر أن يتسارع التضخم الرئيسي في مصر أكثر خلال بيانات يناير، بعد أن قفز إلى أعلى مستوياته في 5 سنوات في ديسمبر، وفقا لاستطلاع أجرته «رويترز».

وعانت مصر خلال 2022 نقصا في العملات الأجنبية في البنوك رغم انخفاض سعر صرف الجنيه المصري بنحو 50 في المئة، منذ مارس، وإبرام البلاد اتفاقا مع صندوق النقد الدولي على حزمة إنقاذ جديدة بقيمة ثلاثة مليارات دولار في ديسمبر. (العربية. نت)

تذبذب البورصة في يناير يضغط أداء «الصناديق»

15 صندوقاً تقليدياً وإسلامياً خسائرها بين 0.28% و2.80%

محمد الإتربي

أثرت حالة التذبذب التي شهدها السوق في يناير الماضي على أداء الصناديق الاستثمارية المحلية بشقيها التقليدي والإسلامي.

تأثر أداء الصناديق الاستثمارية المحلية بشقيها التقليدي والإسلامي بحالة التذبذب، التي شهدها السوق خلال يناير الماضي بسبب الأحداث التي خيمت على السوق من مختلف الاتجاهات سواء المحلية أو العالمية، لاسيما ضغوط الأسواق العالمية وتذبذباتها الحادة أو الاضطرابات الجيوسياسية والتوترات المستمرة المصاحبة لها، علاوة على شبح الركود التضخمي واستمرار ضغوط ارتفاعات الفائدة التي يتخوف المراقبون من تأثيرها على معدلات النمو للاقتصاد الكلي بسبب تراجع الاستثمار المدعوم بالتمويل وبالتالي تباطؤ الحركة الاقتصادية المترتبة على سلسلة من المعطيات المترابطة ببعضها البعض.

وتجدر الإشارة إلى أن الصناديق الاستثمارية معروف عنها تركز استثماراتها في الأسهم القيادية والممتازة خصوصاً أسهم القطاع المصرفي، الذي أعلن نتائج مميزة وسيكون أكبر القطاعات استفادة من ارتفاعات أسعار الفائدة إضافة إلى عدد من الأسهم التشغيلية الأخرى، بالتالي ستستفيد من التوزيعات النقدية التي ستمنحها تلك الشركات للمساهمين.

أيضاً هناك رهان على محافظة الشركات الكبرى على معدلات نمو جيدة خصوصاً التي تتميز بتنوع استثماري جغرافي، غير أن منطقة الخليج وفق تقارير بنوك استثمارية ستبقى في دائرة الاهتمام بفضل استمرار ارتفاعات أسعار النفط ورصد دول عديدة لمئات المليارات للصرف على المشاريع الاستراتيجية والحيوية وهو ما سيضمن نموا جيدا لأداء اقتصاديات المنطقة.

وللإشارة أيضاً فإن سلامة القطاع المصرفي ومعدلات النمو واستمرارية تراجع المخصصات للحدود الدنيا وتراجع التعثرات تضمن استمرار السلامة المالية للقطاع المالي كهيكل.

من جهة أخرى، ذكر مدير استثمار في شركة استثمارية كبرى أن هناك إقبالاً من عملاء على الاشتراك في الصناديق استغلالاً لتذبذب قيمة الوحدات حالياً بفضل الخسائر الضئيلة، مشيراً إلى أن هذا الإقبال يعكس ثقة في مستقبل أداء الصناديق المحلية وعودتها للأداء الجيد خلال الأشهر المقبلة.

إقبال العملاء على الاشتراك في الصناديق يعكس الثقة في مستقبل أدائها خلال الأشهر المقبلة

أداء الصناديف الاستثمارية لشهر يناير 2023

صناديق كويتية تقليدية	مدير الصندوق	أداء الشهر
صندوق وفرة	وفرة للاستثمار الدولي	-0.28%
صندوق كامكو لمؤشر السوق الأول	كامكو إنفست	-0.52%
صندوق فرصة المالي	المركز المالي الكويتي	-1.00%
صندوق المركز للاستثمار والتطوير	المركز المالي الكويتي	-1.20%
صندوق الرائد للاستثمار	الكويتية للاستثمار	-1.30%
صندوق الوسم	الكويتية للتمويل و الاستثمار	-1.52%
صندوق كامكو الاستثماري	كامكو إنفست	-1.66%
الصندوق الأهلي الكويتي	أهلي كابيتال	-1.88%
صندوق الساحل الاستثماري	الساحل للتنمية والإستثمار	-2.00%
صندوق الوطنية الاستثماري	الاستثمارات الوطنية	-2.25%
صندوق الوطني للأسهم الكويتية	الوطني للاستثمار	-2.27%
صندوق الرؤية	الكويtت والشرق الاوسط للاستثمار	-2.60%
صناديق كويتية إسلامية		
صندوق كاب كورب المحلي	كاب كورب للاستثمار	-1.70%
صندوق الدرة الإسلامي	كامكو إنفست	-2.13%
صندوق الكويت الاستثماري	الكويتية للاستثمار	-2.31%
صندوق المركز الإسلامي	المركز المالي الكويتي	-2.80%
صناديق خليجية تقليدية		
الصندوق الاستثماري للأسهم الخليجية	الوطني للاستثمار	-0.25%
الصندوق الأهلي الخليجي	أهلي كابيتال	-0.55%
صندوق مصارف الاستثماري	وفرة للاستثمار الدولي	-0.59%
صناديق خليجية إسلامية		
صندوق وفرة الخليجي الاسلامي	وفرة للاستثمار الدولي	2.37%
صندوق بيتك كابيتال للأسهم الخليجية	بيتك كابيتال للاستثمار	1.92%
صندوق نور الإسلامي الخليجي	نور للإستثمار المالي	1.04%
صندوق الأسهم المحلية والخليجية	بوبيان كابيتال للاستثمار	0.94%
صندوق الدارج الاستثماري	الاستثمارات الوطنية	-2.21%
صناديق عربية تقليدية		
صندوق الأثير للاتصالات	الكويتية للاستثمار	1.65%
صندوق ثروة الاستثماري	ثروة للاستثمار	-1.27%
صندوق المركز للعوائد الممتازة	المركز المالي الكويتي	-1.40%
صناديق عربية إسلامية		
صندوق موارد للصناعة والخدمات النفطية	الاستثمارات الوطنية	2.96%
صندوق زاجل للخدمات والاتصالات	الاستثمارات الوطنية	0.82%
صندوق ثروة الإسلامي	ثروة للاستثمار	0.15%
صندوق الفجر	وفرة للاستثمار الدولي	-2.53%

97.75% تراجع أرباح «الكويتية للاستثمار» في 2022

ربحية السهم فلس واحد وتوصية بتوزيع 5 فلوس

انخفضت ارباح الشركة الكويتية للاستثمار لعام 2022 بواقع 97.75 في المئة، بالمقارنة مع عام 2021، اذ تراجعت من 26.7 مليون دينار إلى 601 ألف.

وعزت الشركة أسباب انخفاض الارباح الى تراجع اسواق المال العالمية والمحلية في عام 2022 مقارنة بعام 2021، وأوصى مجلس الادارة بتوزيع ارباح نقدية بواقع 5 فلوس للسهم، رغم أن ربحية السهم تراجعت من 48.8 فلسا في 2021 إلى فلس واحد خلال 2022.

وبلغت ارباح «الكويتية للاستثمار» في الربع الرابع من العام الماضي 6.15 ملايين دينار بتراجع 24.7 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الذي يسبقه، والتي كانت ربحيتها 8.18 ملايين دينار.

باول: سنرفع الفائدة أكثر من المتوقع إذا ظل الاقتصاد قوياً

«التضخم بدأ في الانخفاض لكن العملية طويلة»

تراجع الدولار أمس، بعد أن أبى رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) جيروم باول أن يدلي بتصريحات تشير إلى تشديد كبير في موقفه حيال كبح التضخم، في كلمة حظيت بمتابعة كبيرة، على الرغم من بيانات التوظيف القوية جدا الأسبوع الماضي.

وفي فعالية أسئلة وأجوبة استضافها النادي الاقتصادي بواشنطن، أمس الأول، قال باول إنه من المحتمل أن يتطلب الأمر رفع أسعار الفائدة أكثر مما كان متوقعا إذا ظل الاقتصاد قويا، لكنه أكد مجددا أنه يشعر بأن هناك «انحسارا في التضخم» حاليا.

وأشار إلى أن التضخم بدأ في الانخفاض، لكنه توقع أن تكون عملية طويلة، محذرا من أن أسعار الفائدة قد ترتفع أكثر مما تتوقعه الأسواق إذا لم تكن هناك بيانات اقتصادية إيجابية.

ولفت إلى انخفاض أسعار السلع كمؤشر على بداية تراجع الضغوط التضخمية، مضيفا خلال حدث في واشنطن مساء أمس الأول: «عملية خفض التضخم بدأت في قطاع السلع، الذي يمثل حوالي ربع اقتصادنا، غير أننا لا نزال في مراحل مبكرة جدا».

وتحدث باول في جلسة أسئلة وأجوبة في النادي الاقتصادي بواشنطن العاصمة، مع المؤسس المشارك لمجموعة كارلايل، ديفيد روبنشتاين، عما يأمله المستثمرون بأن يوقف الفدرالي الأميركي قريبا الزيادات الشديدة في أسعار الفائدة التي بدأها العام الماضي. وقال: «نحن بحاجة إلى التحلي بالصبر... نعتقد أننا سنحتاج إلى إبقاء الأسعار عند مستوى مقيد لفترة من الوقت قبل أن تنخفض بعد ذلك».

وكان أول حديث لجيروم باول عن الاتجاهات «المعطلة للتضخم» خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده بعد اجتماع الفدرالي الأربعاء الماضي، حيث تمسكت الأسواق بالمصطلح وانتعشت لفترة وجيزة قبل أن تعود للتذبذب خلال الجلسات العديدة الماضية.

وتوقع أن يهدأ التضخم، لكن بوتيرة تدريجية، قائلا: «رسالتنا في الاجتماع الأخير كانت أن هذه العملية من المحتمل أن تستغرق وقتاً طويلا. لن يكون الأمر سلساً»، وأضاف: «من المحتمل أن يكون الطريق وعرا، ونعتقد أننا سنحتاج إلى إجراء المزيد من الزيادات في الأسعار، والاحتفاظ بالسياسة عند مستوى متشدد لفترة من الوقت».

شركات النفط العملاقة تتجه لتسجيل أرباح جديدة في 2023

بايدن: مكاسب شائنة في خضم أزمتي الطاقة والمناخ

ستبقى 2022 سنة استثنائية بالنسبة لشركات النفط الكبرى التي تمكنت بفضل الارتفاع الكبير في الأسعار جراء انتعاش الطلب على النفط والغاز جنبا إلى جنب مع الحرب في أوكرانيا، من تسجيل أرباح قياسية، في حين تشير كل التوقعات إلى أنها ستحقق أرباحا مماثلة في عام 2023 أيضا.

وحطمت أربع من الشركات الخمس الكبرى، وهي شل وشيفرون وإكسون موبيل وتوتال إنرجي سجل صافي أرباحها في 2022، بينما سجلت شركة بريتيش بتروليوم (بي بي) ربحا قياسياً باستثناء البنود الاستثنائية بلغ صافي الأرباح 151 مليار دولار في عام 2022.

وتقترب الأرباح المعدلة التي تعكس الربحية بشكل أفضل من خلال استبعاد الخسائر الناجمة عن عمليات الانسحاب من روسيا، من 200 مليار دولار.

ويكفي ذلك لإثارة غضب الحكومات والمنظمات غير الحكومية، في خضم أزمة الطاقة والمناخ، حتى أن الرئيس الأميركي جو بايدن تحدث عن أرباح «شائنة».

استفادت الشركات بالكامل من ارتفاع الأسعار، حين اقترب سعر برميل خام برنت المرجعي من 140 دولارا في مارس 2022 وارتفع الغاز إلى 350 يورو للميغاوات ساعة في الصيف الماضي في أوروبا، أي 15 مرة أعلى من السعر المعتاد.

وانخفضت الأسعار منذ ذلك الحين، لكن في عام 2023 «قد تسجل مستويات مرتفعة جديدة، لأن الحرب في أوكرانيا لم تنته بعد»، وفق ما يقول أدي إمسيروفيتش، الباحث في معهد أكسفورد لدراسات الطاقة.

وعلى الرغم من حالة عدم اليقين التي يشهدها الاقتصاد العالمي، لا تتوقع منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) انخفاضا في الطلب، لا بل تتوقع على العكس من ذلك نموا في عام 2023 (2.2+ مليون برميل) في اليوم بعام 2023 بعد (2.5+ مليون برميل) في اليوم خلال عام 2022.

وتجد الطبقة السياسية في الغرب نفسها في وضع صعب حيال ارتفاع أرباح الشركات الكبرى على خلفية أزمة غلاء المعيشة. ففي القارة العجوز كما في الولايات المتحدة، تعاني العائلات والشركات من ارتفاع أسعار مواد أساسية مثل الخبز أو وقود السيارات.

وكتب الرئيس الأميركي جو بايدن على «تويتر» الأسبوع الماضي: «أنا أؤدي دوري لخفض الأسعار، لقد حان الوقت لأن تضطلع شركات النفط العملاقة بدورها».

في فرنسا، غذى إعلان توتال إنرجي عن أرباحها البالغة 20.5 مليار دولار النقاش حول فرض مزيد من الضرائب على هذه الأرباح الضخمة.

وفي بريطانيا، فرضت الحكومة في مايو 2022 ضريبة على أرباح الطاقة الاستثنائية، تماما مثلما فعل الاتحاد الأوروبي في نهاية سبتمبر ضمن ما سُمي «مساهمة تضامنية موقتة» طعنت فيها شركة إكسون أمام القضاء. وقال دارين وودز، الرئيس التنفيذي لشركة إكسون: «ما نحتاجه الآن هو زيادة العرض. بدلاً من ذلك، فُرضت عقوبة على قطاع الطاقة برمته».

ماذا عن الإعانات؟

بعدما استفادت الشركات الكبرى من انتعاش الطلب إثر جائحة كوفيد في عام 2021، عادت الأسعار لترتفع مجددا في عام 2022 بسبب اندلاع الحرب في أوكرانيا، والعقوبات الغربية التي تستهدف موسكو، وتراجع الصادرات الروسية.

ومن المؤكد أن شركات النفط تستثمر أكثر فأكثر في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقات المتجددة الأخرى «ولكن ليس بقدر المبلغ الذي تدفعه للمساهمين»، وفق ما ذكره ديفيد إلمز، الأستاذ في كلية واريك للأعمال، في حين تبطئ بريتيش بتروليوم عملية تحولها في مجال الطاقة.

كذلك، استفادت هذه الشركات متعددة الجنسيات من الرهان على «الأصول ذات القيمة المضافة العالية»، مثل مشاريع الغاز الطبيعي المسال، كما يقول معز عجمي، المستشار لدى إرنست أند يونغ.

وذكر أدي إمسيروفيتش «ساعدت أيضا الأسعار الباهظة التي غذتها عمليات الشراء الأوروبية للغاز الطبيعي المسال للتعويض عن الإمدادات الروسية».

ولكن ماذا سيحدث بعد ذلك؟ يقول معز عجمي، إن «الأسعار في رأيي سترتفع بسبب الحظر النفطي الذي فرضه الغرب على روسيا... وبالتالي ستحقق هذه الشركات في عام 2023 أرباحا بقيمة تلك التي جنتها في عام 2022»، خصوصاً أن هذه الشركات ستكون قادرة على الاعتماد على انتعاش الطلب مع تخلي الصين عن سياسة «صفر كوفيد».

لكن، يقول أدي إمسيروفيتش، إن هذا الطلب على الغاز والنفط لا يزال قويا بفضل إعانات تصل إلى عشرات المليارات لمساعدة المستهلكين على تسديد فواتيرهم، الأمر الذي «يطيل الأزمة».

ويضيف أن مع «توفير الدعم للوقود الأحفوري... يستمر الطلب في النمو بدلاً من أن ينخفض» في حين أن «أفضل علاج لارتفاع الأسعار هو الأسعار المرتفعة»، لافتا الى أنه ينبغي على حكومات الاتحاد الأوروبي أولاً أن تكتفي بمساعدة «من هم أكثر فقرا».

النفط الخليجي إلى الهند

وقال وزير النفط الهندي هارديب سينغ بوري أمس، إن الهند، ثالث أكبر مستورد ومستهلك للنفط في العالم، نوعت مصادر واردات الطاقة، لكنها ستواصل شراء معظم احتياجاتها من النفط من الشرق الأوسط فترة طويلة.

وأضاف بوري للصحافيين، خلال أسبوع الطاقة في الهند: «ما زلت أصر على أن دول الخليج ستظل موردا رئيسيا ومسؤولة عن نسبة كبيرة من وارداتنا لفترة طويلة قادمة».

وأوضح أن الهند ستدرس شراء النفط من إيران وفنزويلا حال رفع العقوبات، وستواصل الشراء من روسيا إذا بقيت الأسعار «مناسبة».

وذكر أن الهند نوعت مصادر وارداتها النفطية لتصل إلى 39 دولة من 27 قبل عامين.

وأدت زيادة مشترياتها من النفط الروسي إلى انخفاض واردات الهند من النفط الخام من منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) إلى أدنى مستوى منذ أكثر من عقد.

وأشار بوري الى أن الأمين العام لمنظمة «أوبك» هيثم الغيص وجه الدعوة إلى الهند للمشاركة في الاجتماع المقبل لتحالف «أوبك +».

ارتفاع النفط

وارتفعت أسعار النفط في التعاملات المبكرة صباح امس لتواصل مكاسبها التي حققتها خلال اليومين الماضيين، إذ انخفض الدولار بعد أن بدا رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي جيروم باول أقل تشددا بشأن أسعار الفائدة مما توقعته الأسواق، ومع انخفاض مخزونات الخام الأميركية بشكل مفاجئ.

وصعدت العقود الآجلة لخام برنت 11 سنتا، أو 0.1 في المئة، إلى 83.80 دولارا للبرميل لتزيد من مكاسبها التي بلغت 3.3 في المئة خلال الجلسة السابقة. كما ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 13 سنتا، أو 0.2 في المئة، إلى 77.27 دولارا للبرميل، بعد أن قفزت 4.1 في المئة بالجلسة السابقة.

وانخفض مؤشر الدولار قليلا إلى 103.29 في التعاملات المبكرة، مواصلا الخسائر بعد تصريحات باول أمس الأول، مما جعل النفط أرخص بالنسبة لحائزي العملات الأخرى.

ومع زيادات أقل حدة في أسعار الفائدة الأميركية، يأمل السوق أن يتمكن أكبر اقتصاد في العالم ومستهلك النفط من تفادي تباطؤ حاد في النشاط الاقتصادي أو حتى الركود وتجنب تراجع الطلب على النفط.

ومما قدم دعما للسوق، أظهرت بيانات المخزون الأسبوعية الصادرة عن معهد البترول الأميركي، أن مخزونات الخام تراجعت بنحو 2.2 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في الثالث من الجاري، وفقا لمصادر السوق.

وخالف ذلك توقعات تسعة محللين استطلعت «رويترز» آراءهم، والذين قدروا نمو مخزونات الخام بنحو 2.5 مليون برميل.

ومع ذلك، ارتفعت مخزونات البنزين ونواتج التقطير أكثر من المتوقع، وصعدت مخزونات البنزين بنحو 5.3 ملايين برميل ومخزونات نواتج التقطير، التي تشمل الديزل وزيت التدفئة، بنحو 1.1 مليون برميل.

البرميل الكويتي يرتفع 2.12 دولار

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 2.12 دولار ليبلغ 81.48 دولارا في تداولات أمس الأول، مقابل 79.36 دولارا في تداولات الاثنين الماضي، وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

هل تنهي التجارة الضخمة الحرب الباردة بين واشنطن وبكين؟

كشفت بيانات حديثة أن التجارة بين الولايات المتحدة والصين سجلت رقما قياسيا في عام 2022، حتى مع تصاعد التوتر السياسي بين أكبر اقتصادين في العالم. ووفق بيانات أميركية حديثة، فقد ارتفعت تجارة السلع الثنائية بين البلدين إلى 690.6 مليار دولار العام الماضي.

وزادت الصادرات إلى الصين بمقدار 2.4 مليار دولار لتصل إلى 153.8 مليارا، بينما ارتفعت واردات المنتجات الصينية بمقدار 31.8 مليار دولار إلى 536.8 مليارا، وفقا لمكتب التحليل الاقتصادي الأميركي.

وتشير البيانات إلى أن فكرة «الفصل»، أو تقليل الاعتماد المتبادل في مجموعة من المجالات، أكثر وضوحا في مناقشات السياسة في واشنطن بدلاً من واقع التجارة على أرض الواقع، وفقا للمحللين.

ويقول نيك مارو، المحلل الرئيسي للتجارة العالمية في وحدة «إيكونوميست إنتليجنس يونيت»، إن «سلاسل التوريد ثابتة، لا سيما تلك المرتبطة بالصين».

وأضاف مارو، وفقاً لشبكة «سي إن إن»، أن «حكومة الولايات المتحدة الأميركية تعمل على تقليل اعتماد سلسلة التوريد الخاصة بها على الصين، ولكن في نهاية المطاف، تهتم معظم الشركات أكثر بتوصيل منتجاتها إلى المستهلكين في الوقت المحدد، وبطرق أكثر فعالية من حيث التكلفة لعملياتها الخاصة».

وبلغ الرقم القياسي السابق في تجارة السلع الثنائية نحو 658.8 مليار دولار في 2018، بحسب الأرقام الرسمية الأميركية.

وخلال الأسبوع الماضي، أرجأ وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكين، رحلة كانت مقررة إلى الصين ردا على تحليق بالون تجسس صيني مشتبه فيه فوق الولايات المتحدة. ويمثل الحادث مرحلة جديدة مهمة في تصاعد التوتر بين واشنطن وبكين.

ووفق محللين، فإن بكين التي استنزفت اقتصاديا بسبب استراتيجيتها التي تم التخلي عنها الآن، فقد عززت دبلوماسيتها مع الحكومات الغربية، في محاولة لاستعادة الأرض المفقودة وتحقيق الاستقرار في علاقاتها.

وخلال العام الماضي، توسع الاقتصاد الصيني بنسبة 3 في المئة فقط، في واحد من أسوأ أداء منذ نحو نصف قرن. حيث أثرت عمليات الإغلاق الواسعة لفيروس كوفيد لأشهر والتراجع التاريخي في سوق العقارات بشكل كبير على النمو.

في حين ظلت الرسوم الجمركية التي فرضتها إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب على الصين، والتي تبلغ قيمتها عشرات المليارات من الدولارات، بدءا من عام 2018.

وبدلاً من التراجع عن هذه الإجراءات، قام الرئيس الأميركي جو بايدن، بتكثيف الصراع التجاري، ففي أكتوبر الماضي، فرضت إدارته قيودا شاملة جديدة مصممة للحد من وصول الصين إلى التكنولوجيا الضرورية لقوتها العسكرية المتنامية.

(العربية. نت)